مجتمع

الصحة العالمية قلقة من الكوليرا في لبنان

بعد رصد إصابة أولى بمرض الكوليرا في لبنان أخيراً، أعربت منظمة الصحة العالمية عن قلقها، ولا سيّما أنّ ذلك يأتي وسط أزمة النزوح الكبرى في البلاد على خلفية العدوان الإسرائيلي المتصاعد عليها. وأشارت الوكالة التابعة للأمم المتحدة إلى أنّها تعمل بصورة عاجلة لمنع الكوليرا من التفشّي الواسع، ولا سيّما في مراكز الإيواء. وأعلنت وزارة الصحة العامة اللبنانية، الأربعاء، اكتشاف حالة كوليرا مؤكدة أولى، وسط القصف العنيف على البلاد ونزوح نحو مليون و340 ألف شخص هجّرتهم آلة الحرب الإسرائيلية. (الأناضول)

الكونغو: حملة التطعيم ضد «إم بوكس» بطيئة

أعلن مسؤول في فريق مكافحة جدري «إم بوكس» في الكونغو أن البلاد بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى الوعي بالمرض وتوفير اللقاحات، مضيفاً أن حملة توزيع اللقاحات ستستغرق وقتاً أطول من المتوقع. وانطلقت حملة التطعيم ضد جدري «إم بوكس» هذا الشهر في شرق الكونغو المتضرر بشدة. وقال رئيس فريق مكافحة جدري «إم بوكس» في الكونغو كريس كاسيتا إنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز عملية التحصين. وقال إن «حملة التوعية نُفذت ولكن على استحياء. هناك حاجة لسد الفجوات». (رويترز)

موت وقهر وجوع وحصار في جباليا (داود ابو الكاس/ الاناضول)

جباليا المحاصرة بلا طعام

أعلن جهاز الدفاع المدني في غزة، أمس الجمعة، أن 200 ألف فلسطيني محاصرون من دون طعام أو شراب منذ 14 يوماً، ويخضعون لعملية إبادة وتطهير عرقي تنفذها قوات الجيش الإسرائيلي شمالي قطاع غزة. وقال المتحدث باسم الجهاز محمود بصل: «200 ألف فلسطيني في جباليا بلا طعام أو شراب أو دواء في ظل إبادة إسرائيلية لليوم الـ14 على التوالي»، مضيفاً أن «الجيش الإسرائيلي يقصف وينسف مباني ومنازل وبنية تحتية في محافظة شمال القطاع في ظل عملية الإبادة والتطهير العرقي هناك».

وقال: «عشرات الشهداء الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي لا يزالون تحت الأنقاض وعلى الطرقات من دون القدرة على انتشالهم في ظل العملية العسكرية واستهداف الجيش أي جسم متحرك».

ولليوم الرابع عشر على التوالي، يواصل الجيش الإسرائيلي حرب الإبادة والتجويع شمالي قطاع غزة، خصوصاً في بلدة جباليا ومخيمها، حيث يفرض حصاراً خانقاً وتجويعاً تحت قصف دموي مستمر ونسف بيوت فوق رؤوس ساكنيها.

وهذه هي العملية البرية الثالثة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي في مخيم جباليا منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وخلفت الإبادة أكثر من 141 ألف قتيل وجريح فلسطينيين، وما يزيد على عشرة آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين.

(الأناضول)

العراق: شهرة الإنترنت تفيد المدرّسين

بغداد ـ **آدم محمود**

أصبح الترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي أداة رئيسية للمدرسين الخصوصيين في العراق من أجل الوصول إلى جمهور واسع من الطلاب، وبناء سمعتهم بطريقة مستقلة عن الوسائل التقليدية. ويستفيد هؤلاء من تحوّل التدريس الخصوصي إلى عنصر أساسي لنجاح الطلاب الذين بات يندر عدم اعتمادهم على مدرّسين خصوصيين. وهذه الظاهرة تنتشر في شكل واسع منذ نحو عقدين من الزمن، وترافق مع لجوء المعلمين المتخصصين أنفسهم إلى أساليب النشر والترويج عبر مواقع التواصل.

تقول منى الحسني، وهي مدرّسة منذ أكثر من 26 عاماً، لـ«العربي الجديد»: «أنا على أبواب التقاعد، ولم أعد أرى أوجه تشابه بين التدريس اليوم والحال قبل عقدين». وتصف الحسني نفسها بأنها «من مدرّسي الجيل القديم الذي يرفض التدريس الخصوصي، ويعطي خلاصة ما عنده خلال حصص التعليم في المدرسة». وتُبدي أسفها لعدم بقاء إلا قليلين من مدرّسي الجيل القديم، مشيرة إلى أن معلمين يتنافسون في شكل شديد اليوم للحصول على أكبر عدد من الطلاب من أجل إعطائهم دروساً خصوصية، وهم يبتكرون طرقاً عدة لفعل ذلك، ويستغلّون التكنولوجيا الحديثة لتحقيق غايتهم». ورغم أن التدريس الخصوصي يساهم في نجاح طلاب، ترى الحسني أن «هذه الوسيلة تخرج من سياق التعليم الرصين، وتقلل أهمية وشخصية المدرّس داخل المدرسة، وتلغي الدور الحقيقي للمدرسة في تربية وتعليم وبناء الأجيال». ويتضمن نظام الدروس الخصوصية أسلوب التعليم الحضوري أو عن بعد. ويشمل التعليم الحضوري وجود الطلاب مع آخرين في قاعة ضمن مركز للتدريس الخصوصي. أما التعليم عن بعد فيحصل عبر إعطاء مجموعة من الطلاب حصة دراسية في وقت محدد عبر تطبيق «تلغرام». وقد تمتد المحاضرة نحو ساعتين في نظامي التدريس الحضوري وعن بعد، وتعطى 3 مرات أسبوعياً. وعموماً توفر الدروس الخصوصية مداخيل مالية كبيرة تعتمد على شهرة المدرّس وتحقيق طلابه نسب نجاح عالية. ويعني ذلك أن «المدرّسين يجب أن يملكوا ثلاثية الشهرة والتمكن والقدرة»، بحسب ما يقول المدرّس المتخصص في مادة الرياضيات عماد الكروي لـ«العربي الجديد».

ويقدّم الكروي دروساً خصوصية حضورية وعن بعد، ويتقاضى 600 ألف دينار (450 دولاراً) لتدريس طالب واحد في العام الدراسي الذي يستمر من يونيو/ حزيران إلى إبريل/ نيسان.

ويوضح أنّ «المدرّس يجب أن يملك كفاءة عالية، ويملك القدرة على إيصال المعلومات للطلاب بأسهل الطرق وأبسطها، وأيضاً الشهرة التي تتقدّم اليوم عن الكفاءة والقدرة على توصيل المعلومات». لكنّ مدرّسين آخرين تحدثوا لـ«العربي الجديد» عن أن «ثلاثية الشهرة والتمكن والقدرة لم تعد الأساس في شهرة المدرّسين، وبالتالي نيلهم عدداً كبيراً من الطلاب ما يحقق لهم مكاسب جيدة. وتذكّر شيماء الحديثي التي تدرّس مادة الفيزياء أنّ معلمين كثيرين يفتقرون إلى الكفاءة لكنهم نالوا سمعة جيدة بين الطلاب من الترويج الإلكتروني».

تضيف: «يجب أن يخصص المدرّس رأسمال للترويج، ويستمر في الترويج لنفسه على مدار العام باعتماد أساليب متجددة ومبتكرة، لذا يلجأ كثيرون إلى إعلاميين ومتخصصين في الترويج وخبراء في الإعلام الحديث ومصورين محترفين كي يكسبوا شهرة. وقد نجح بعض هؤلاء المدرّسين في استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب من خلال هذه الطرق، وحققوا مكاسب مالية بعد أن زاد عدد الطلاب الذين يدرسونهم، علماً أن بعضهم لديهم أكثر من 500 طالب وطالبة». وفيما يطرح السؤال نفسه في شأن كيف يمكن أن يستمر نجاح مدرّس حقق شهرة من خلال الترويج من دون أن يملك الكفاءة والقدرة على إيصال المعلومات للطلاب؟ تجيب ريم أحمد، وهي مدرّسة لمادة التاريخ، أنها تكتفي بالتدريس العام داخل المدرسة، وترفض أن تكون جزءاً مما تصفه بأنه «ظاهرة التخريب عبر التدريس الخصوصي».

كوادر ضعيفة

تنتشر في مختلف مناطق العراق اليوم مراكز خاصة للتدريس الخصوصي يديرها أشخاص غالبيتهم مدرّسون يعتمدون في شكل كبير على أساليب الترويج الحديثة. ويتحدث طلاب لـ«العربي الجديد» عن أنهم لا يستطيعون النجاح من دون الحصول على دروس خصوصية «لأن المناهج الدراسية صعبة، ولا وقت كافياً لاستيعاب المواد، في حين أن الكوادر التدريسية ضعيفة».

تحقيق

تلاميذ لبنان

النازحون بلا تعليم والآمنون بين الحضوري والأونلاين

تُرك الخيار للمدارس الخاصة لتحديد متابعة الدراسة حضورياً أو عن بعد، الأمر الذي زاد إرباك الأهالي في ظل العدوان، بينما يحرم النازحون من التعليم

اختار أهل هؤلاء التلاميذ إرسالهم إلى المدرسة (فرانس برس)

بيروت ـ **فرح منصور**

في تعميم أصدره مؤخراً، حول بدء التدريس في المدارس والثانويات الخاصة في ظل العدوان الذي يتعرض له لبنان، طلب وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال، عباس الحلبي، من جميع المسؤولين عن هذه المدارس الحصول على موافقة لجان الأهل للبدء بالتدريس، واعتماد التدريس الحضوري و/أو المدمج و/أو التعليم عن بعد، وفق ما تقتضيه الأوضاع الأمنية، والنطاق الجغرافي الذي تقع فيه كل مدرسة، ورغبة ولي أمر كل تلميذ. والحال أنّ تحديات جديدة تواجه العائلات اللبنانيّة التي تقف حائرة أمام قرار المدارس الخاصة بفتح أبوابها لبدء العام الدراسي واستقبال الطلاب حضورياً، بالتزامن مع الاعتداءات الإسرائيليّة في مختلف الأراضي اللبنانيّة. وتعيش آلاف العائلات حالة من القلق والخوف على سلامة أطفالها داخل المدارس، وخلال تنقلهم على الطرقات يومياً، خوفاً من تعرضهم لأي خطر فُجائي خلال رحلة وصولهم إلى المدرسة أو في طريق عودتهم إلى منازلهم.

وشكّل قرار الحلبي، الذي أعلن فيه عن بدء العام الدراسي وفتح أبواب المدارس في المناطق الآمنة، والمُباشرة بالتدريس حضورياً أو عن بُعد، جدلاً واسعاً بين اللبنانيين، على اعتبار أن هذا القرار قد يشكّل خطورة على حياة التلاميذ وجميع العاملين في القطاع التربوي، وإن كان في مناطق آمنة، وبعيدة نسبياً عن الاعتداءات الإسرائيليّة، لناحية أن الغارات لم تعد محصورة في أماكن محددة، بل تشمل مناطق مختلفة.

وشهد لبنان خلال الأسابيع الأخيرة حالة نزوح كبيرة من مختلف الأراضي، كما غادرت آلاف العائلات البلاد نحو الخارج، خوفاً من تدحرج الأمور بشكل أوسع. لعل عواد هي إحدى الأمهات التي اتخذت قراراً بترك لبنان، والتوجه نحو الأردن، وهي أم لطفلين. تروي لـ«العربي الجديد» ما حصل معها خلال الأسبوعين الأخيرين. وتقول: «تفاقم الوضع الأمني في لبنان بشكل كبير، وقررت السفر إلى الأردن. تركت منزلي في منطقة الأشرفية في بيروت. وبعد أيام تلقيت رسالة من مدرسة أطفالي بأنها ستفتح المدارس أبوابها، في إطار خطة استثنائية تتضمن حضور الأطفال لمدة أربع ساعات يومياً، وتقديم ساعات تعليميّة عن بُعد للأهالي الذين يرفضون التعليم الحضوري. لكن هذه الخطة لا تشمل تأمين وصول الأطفال إلى المدرسة أو خروجهم منها، بمعنى أن العائلات هي التي ستكون مسؤولة عن توصيل أطفالها إلى المدرسة يومياً».

واضطرت عواد إلى مغادرة البلاد لفترة غير محددة بهدف حماية طفليها من أصوات الغارات الإسرائيلية. تضيف: «جميع الطرقات في لبنان لم تعد آمنة، وستكون إعادة الأطفال إلى المدارس مخاطرة كبيرة». تواصلت إدارة المدرسة مع العائلات التي تركت لبنان لإيجاد حلول مناسبة لها، وكان خيارهم الأنسب هو تعليم الأطفال عن بُعد، علماً أن هذا الحل ليس مناسباً، فقد خضنا هذه التجربة خلال جائحة كورونا، وكانت صعبة جداً على التلاميذ والأهل لناحية توفير شبكة إنترنت قوية، وحاجة الطفل إلى هدوء تام داخل المنزل وغير ذلك. أنا اليوم عاجزة عن اتخاذ أي قرار في ما يتعلق بالتعليم. أشعر أن الوضع ليس آمناً كي أعود إلى بيروت ويتابعان تعليمهما في المدرسة. لا أعلم إن كان عليّ البقاء في الأردن وتسجيلهما في مدرسة هنا».

من جهتها، تعيش مريام هاشم حالة من القلق النفسي إزاء الأوضاع الأمنية الراهنة، إذ إن أصوات القصف الإسرائيلي قريبة من منزلها. وتجنباً لارتجاج المنزل وخوف الأطفال، تركت بيتها في منطقة بدارو في بيروت وانتقلت إلى منطقة ضهور الشوير (قضاء المتن). وتلقت هاشم رسالة نصية من مدرسة أطفالها، المدرسة الألمانية في بيروت، مفادها بدء العام الدراسي على أن تكون حصص التعليم عن بُعد. وتقول: «الأولوية اليوم هي حماية الأطفال من المخاطر». تضيف: «غادرتُ المنطقة منذ أسابيع. كان صوت الغارات الوهمية وجدار الصوت قوياً جداً، وسيطر الرعب علينا. صوت طائرات الاستطلاع لا يغادر المنطقة أبداً، وشعرنا بأن المنطقة تشكل خطراً على جميع السكان. وبعد انتقالنا قررت المدرسة بدء حصص تعليمية عن بُعد، وبدأ أطفالي حضورها، لكنني لست قادرة على متابعة دروسهما، أو البقاء بقربهما لمساعدتهما على إنهاء واجباتهما اليومية. أنا في حالة قلق كبيرة جراء الحرب المُشتعلة في البلد. أحاول إقناع أطفالي بأن التعليم عن بُعد سيكون أفضل من التعليم الحضوري. نحن الأهالي في حالة صعبة، لكنها مسؤولية الدولة اللبنانيّة وإدارة المدرسة. فما المانع من فتح المدارس في فترة الصيف؟». تضيف: «ما إن ينتهي طفلاي من حصص التعليم حتى أقفل اللابتوب، وأصطحبهما للمشي في الخارج كي أخفف من الضغوط النفسية عليهما». إلى ذلك، قال اتحاد لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية في كسروان الفتوح وجبيل، في بيان بعد اجتماع لهيئته العامة برئاسة رفيق فخري، إن الآراء توحدت حول ضرورة إنقاذ العام الدراسي، ورفض التعليم عن بُعد، لما اختبرناه من مستوى تعليمي متدنٍ في السنوات الماضية، والاستمرار في التعليم الحضوري طالما سنحت الظروف بذلك، طالباً من القيمين في وزارة التربية والتعليم العالي والمركز الوطني للبحوث والإنماء، إعداد منصات تربوية تؤمّن الدروس لجميع الطلاب في جميع المراحل التعليمية بمختلف الوسائل المتاحة للتلاميذ، لا سيما منهم المسافرين،

> لجان الأهل في المدارس الكاثوليكية توحّدت حول إنقاذ العام الدراسي

في حال تفاقمت الأحوال الأمنية، ولم يعد باستطاعة مدارسنا فتح أبوابها حضورياً، ليتشارك بها كل طلاب لبنان. أما وبعد قرار وزير التربية تحميل هذه المسؤولية للمدارس، بعد التشاور مع لجان الأهل، يرفض الاتحاد رفضاً قاطعاً إحالة هذه المسؤولية على عاتق لجان الأهل منفردة، أو على الأهل مباشرة. وطلب من اتحاد لجان الأهل تحمل مسؤولياته، والقيام بواجباته كاملة ومشاركة إدارة المدرسة بالقرار الذي يراه مناسباً.

يوضح فخري لـ«العربي الجديد» أنه طالب المدارس الآمنة نسبياً، أي الموجودة في الكورة والبترون (محافظة الشمال) بالفتح الحضوري، كما أن هناك مجموعة من المدارس المتوزعة في حوالي ثلاثة أقضية تعتبر طرقاتها آمنة والحركة التجارية فيها طبيعية، لذلك من المهم الاستفادة من هذا الوضع، وتعليم الأطفال كي لا يضيع العام الدراسي. يضيف: «لم نفرض على الأهالي أي قرار، وكان مُتاحاً أمامهم إما إحضار أطفالهم للمدرسة، أو تعليمهم عن بُعد».

خطة طوارئ

وضعت المدارس خطة إخلاء للتلاميذ في حال تعرضها لأي حادث طارئ. ويشرح رئيس اتحاد لجان الأهل في كسروان الفتوح وجبيل، رفيق فخري، أن «الكثير من التلاميذ يُتركون لساعات في منازلهم وحدهم، بسبب ذهاب أهلهم لعملهم، لذلك من الأفضل حضور الأطفال إلى المدارس، ليكونوا قربنا وبين الأساتذة والاصدقاء، وبالتالي لا يضيع عامهم الدراسي. كما وضعنا خطة طوارئ تحسباً لأي حدث طارئ».

إيكولوجيا

بين المنبع والمصبّ!

محمد احمد الفيلابي

من كان يصدّق أنّ أعداداً مقدّرة من السودانيين سيجدون أنفسهم مورّعين بين منبع النيل ومصبّه؟ وقدّرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة إجمالي عدد السودانيين المقيمين في مصر بنحو أربعة ملايين سوداني، يتمركز نحو 56% منهم في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ودمياط والدقهلية، فيما تستضيف أوغندا أكثر من 1.4 مليون لاجئ. وبينما يتحدّث كثيرون في هذه الأيام عن صراع السدود، تتزايد معاناة السودانيين بعد الحرب التي اندلعت في 15 إبريل/ نيسان 2023، وذلك بين صراع الجنود، والسعي العشوائي الحثيث خلف النقود، وعبور الحدود إمّا شمالاً حيث المصبّ، وإمّا جنوباً عند المنبع، في التصاق أزلي حميم بمجرى أعظم أنهر العالم «شريان الحياة»، إلى جانب الذين آثروا اللجوء غرباً وشرقاً، وأولئك الذين ابتعدوا أكثر عن نهر النيل. وبالنسبة إلى الفئة الأولى، بالإضافة إلى 100 مليون مصري، يوفّر النيل 97% من احتياجاتهم من المياه. لكن على الرغم من ذلك، فإنّ تقريراً صادراً عن الأمم المتحدة (2020) بيّن أنّ 7% من المصريين لا تتوافر لهم مياه عذبة ونظيفة، ويعيش 8% منهم في ظروف كفيلة بنقل الأمراض، فكيف تكون الحال بعد ثلاث سنوات من الضغط المتزايد على النهر، وبعد أن تفاقمت مشكلة تلوّث المجرى من جرّاء ملايين الأطنان من مخلفات الصناعة، المقدّرة وفقاً لتقرير صادر عن وزارة البيئة في عام 2018 بـ 150 مليون طنّ. وتشير أحدث التقارير إلى آلاف الأطنان من مخلفات تعدين الذهب الملوّثة بالزئبق والسيانيد التي وجدت طريقها إلى مجرى النهر. فقد أكّد تقرير صادر في يناير/ كانون الثاني من هذا العام أنّ 450 ألف طنّ تنتشر في ولايات شمال السودان جرفتها مياه السيول والأمطار إلى مجرى النهر. ومن الظواهر الأكثر خطورة، أنّ المواطنين في مناطق عدّة لم يجدوا أمامهم سوى التربة الملوّثة بمخلفات التعدين ليبنوا حواجز صدّ مياه السيول التي فاجأتهم في اندفاعها نحو المباني، في طريقها إلى مجرى النهر. وهذا يعني أنّ نسبة التلوّث في مجرى النهر ستصل إلى مستوى غير مسبوق. ومن المعروف أنّ آثار المياه الملوّثة لن تتوقّف على صحة الإنسان الذي يتناولها مباشرة فحسب، بل ستتعدّى ذلك لتصل إلى تلويث المحاصيل الغذائية.

أمّا الفئة الثانية من اللاجئين السودانيين، فوجدت نفسها بين مناظر طبيعية خلابة، وطقس معتدل، ومصادر مياه وافرة، إلا أنّ تغير المناخ بات يهدّد الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث التأثير في أنماط هطول الأمطار وأثرها في الأحداث الهيدرولوجية المتطرّفة مثل الفيضانات وحالات الجفاف. وهو ما يؤثّر في الزراعة، والموارد المائية، والبنية التحتية، ويعمّق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً في ظلّ تفاقم موجات النزوح منذ ما قبل 1983. ويبقى الأمل دائماً في توقّف الصراعات وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

(متخصّص في شؤون البيئة)

أوروبا تريد قانوناً يسرّع ترحيل المهاجرين

مهاجرون بعد وصولهم إلى إيطاليا (فابريزا فيرارو/ Getty)

رفعت الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أصواتها ضد الهجرة غير الشرعية، داعية «بشكل عاجل» إلى قانون يسرّع عمليات الترحيل، وذلك في ختام مناقشات خلال قمة في بروكسل أول من أمس الخميس، أبرزت خلافات حادة داخل التكتل الأوروبي. وقالت الدول الأعضاء في استنتاجات القمة: «يدعو المجلس الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات حازمة على كل المستويات لتسهيل وزيادة وتسريع عمليات العودة انطلاقاً من الاتحاد الأوروبي». كما دعت الدول الأعضاء المفوضية الأوروبية إلى تقديم «اقتراح تشريعي جديد» في أقرب وقت ممكن.

وأخذت رئيسة المفوضية أورسولا فون ديرلاين زمام المبادرة يوم الإثنين الماضي، مقترحة قانوناً جديداً لم يُحدد جدوله الزمني بعد. وفي وقت سابق، ناقشت الدول الـ27 باستفاضة مسألة «مراكز العودة»، وهو اقتراح لنقل المهاجرين إلى مراكز استقبال في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي. وأظهر القادة الأوروبيون خلافاتهم بعدما أرسلت إيطاليا أول دفعة مهاجرين إلى مراكز استقبال في ألبانيا. وقال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إن «مراكز العودة هذه لا تعالج أياً من المشكلات بل تخلق مشاكل جديدة». في المقابل، قال المستشار الألماني أولاف شولتز إنه «يجب الحد من الهجرة غير النظامية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل الاتحاد الأوروبي منفتحاً على هجرة العمالة الماهرة». ويُعدّ طرد المهاجرين «الحلقة المفقودة» في سياسة الهجرة الأوروبية. وقال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس لدى وصوله إلى بروكسل: «علينا أن نفكر خارج الأنماط المعهودة».

وبحث القادة الأوروبيون في الاقتراح المثير للجدل بشأن «مراكز العودة»، أي نقل المهاجرين إلى مراكز استقبال في دول خارج الاتحاد. وأبرمت إيطاليا بقيادة جورجيا ميلوني اتفاقاً مع ألبانيا، حيث بدأ وصول أول المهاجرين الذين اعترضوا في المياه الإيطالية. وانتقد العديد من المسؤولين الأوروبيين هذه الفكرة. وقال شولتز أمام الصحافة إن هذه المراكز ليست سوى «قطرة في بحر سابق، ناقشت الدول الـ27 باستفاضة مسألة «مراكز العودة»، وهو اقتراح لنقل المهاجرين إلى مراكز استقبال في بلدان خارج الاتحاد الأوروبي. وأظهر القادة الأوروبيون خلافاتهم بعدما أرسلت إيطاليا أول دفعة مهاجرين إلى مراكز استقبال في ألبانيا. وقال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إن «مراكز العودة» هذه لا تعالج أياً من المشكلات بل تخلق مشاكل جديدة». في المقابل، قال المستشار الألماني أولاف شولتز إنه «يجب الحد من الهجرة غير النظامية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يظل الاتحاد الأوروبي منفتحاً على هجرة العمالة الماهرة». ويُعدّ طرد المهاجرين «الحلقة المفقودة» في سياسة الهجرة الأوروبية. وقال رئيس الوزراء

عائدون من لبنان إلى شرقي سورية

القامشلي ـ **مدين عليان**
هانلي ـ **عبد الله البشير**

أجبر تصاعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عائلات سورية عديدة، لاجئة في البلد الجار، على العودة. وقد توجّه قسم من تلك العائلات إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سورية، ولم يكن من خيار أمامها سوى اللجوء إلى المخيمات في المنطقة. وبلغ عدد المواطنين السوريين العائدين إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية نحو 20 ألف شخص، وفقاً لآخر الإحصاءات الصادرة في 16 أكتوبر/ تشرين الثاني الجاري، وقد دعت الإدارة المنظمات الدولية إلى تقديم الدعم للعائدين بسبب الحرب. والعائلات السورية العائدة من لبنان، يتحدّر عدد منها من مناطق لا يمكن العودة إليها في الوقت الراهن، مثل المناطق التي تخضع لسيطرة «الجيش الوطني» في شمال محافظة الرقة (تل أبيض)، وأجزاء من ريف محافظة الحسكة الغربي (منطقة رأس العين)، بالإضافة إلى مناطق يسيطر عليها النظام السوري في ريف الرقة الجنوبي.

وصعوبة العودة إلى منطقة رأس العين دفعت إبراهيم عادل (43 عاماً) وعائلته إلى التوجّه إلى مخيم رأس العين في ريف الحسكة، الذي أُنشئ بعد العملية العسكرية التركية التي أُطلقت في المنطقة في عام 2019. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «السبب الذي دفعني إلى البقاء في لبنان، مع أطفالي الثلاثة وزوجتي، كان ملفّاً لنا في الأمم المتحدة». يضيف: «كنّا نأمل بإعادة التوطين، لكنّ هذا الأمر لن يتحقّق بحسب ما يبدو»، مشيراً إلى أنّ «العودة تهريباً إلى بيت عائلتي في رأس العين صعبة ومكلفة، لذلك لجأت إلى المخيم». ويتابع عادل: «حالياً، ننتظر الحصول على خيمة، أو أن يشيّدوا لنا مخيماً ناوي إليه في الشتاء، فليس لدينا سوى الملابس التي جئنا بها، والطريق لم يكن سهلاً».

من جهتها، تقول صالحة الحسين (50 عاماً)، التي وصلت مع عائلتها إلى المخيم، لـ«العربي الجديد» إنّه «على الرغم من عدم توفّر المساعدات، فإنّ وجود إخوتي في المخيم هو ما دفعني إلى المجيء. صحيح أنّ الخيام بالكاد تكفي إخوتي، لكنّنا لا نملك أي خيار آخر، فنحن لا نستطيع العودة إلى رأس العين، ولا نملك القدرة على استئجار منزل». وبخصوص الدعم الذي يحصل عليه النازحون العائدون من لبنان، يشرح شيخموس أحمد، من القائمين على مكتب شؤون النازحين واللاجئين لدى «هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل» في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، لـ«العربي الجديد»: «ثمّة دعم مقدّم من قبل منظمات غير حكومية، وكذلك من منظمات محلية، لكنّ حاجة النازحين كبيرة، نظراً إلى الأعداد الكبيرة في المخيمات، وهم في حاجة إلى مساعدات دولية وأممية». يضيف أحمد أنّ «المساعدات تصل مباشرة من دون ابتزاز أو تسلّط من أي جهة في خارج المنطقة. ومع ذلك، فإنّ الدعم المقدّم إلى مناطق شمال وشرق سورية مقارنة بباقي المناطق قليل جداً ولا يكفي لتلبية الاحتياجات. لذلك، ناشدنا ونناشد المنظمات الدولية،

> الدعم المقدّم إلى مناطق شمال وشرق سورية قليل جداً

ولا سيّما وكالات الأمم المتحدة، لدعم قطاعات الصحة والتعليم والإغاثة في مخيمات شمال وشرق سورية مثلما هي الحال في المناطق الأخرى». ويتابع أحمد: «نطالب بفتح معبر اليعربية لإدخال المساعدات والتواصل مع العالم الخارجي، ودعم الإدارة الذاتية في تنظيم المخيمات العشوائية المنتشرة بكثرة في دير الزور والرقة والطبقة ومنبج التي تحتاج إلى دعم أممي».

حسين الحمدان (55 عاماً)، من بين المواطنين السوريين الذين عادوا إلى سورية، يشير إلى أنّه وصل أخيراً إلى مدينة الرقة مع زوجته وأبنائه الخمسة. ويخبر «العربي الجديد»: «أقمت منذ عام 2013 في لبنان، والمنطقة التي اتحدّر منها تقع تحت سيطرة النظام. عند عودتنا من لبنان، دفعنا رشوة لضباط عند المعبر لكيلا يعتقلوا اثنَين من أبنائي اللذَين بلغا سنّ الخدمة الإلزامية. دفعنا نحو 90 دولاراً أميركياً، وهذا أمر شائع؛ يتوجّب على كلّ مطلوب للخدمة الإلزامية الدفع». ويقول الحمدان: «لن أعود إلى بلدتي التي يسيطر عليها النظام، لأنّهما سوف يُعتقلان في كلّ الأحوال ويُجنّدان. وهذا كان من بين أسباب بقائنا في لبنان».

في سياق متصل، يؤكد مصدر خاص، مقرّب من الإدارة الذاتية في مدينة الرقة، لـ«العربي الجديد» أنّ «ثمّة عائلات سورية عائدة من لبنان اتّجهت إلى المخيمات»، ويوضح أنّ «عائلات كثيرة، سبق أن لجأت إلى لبنان، أجبرت على العودة إلى البلاد. ومن بين هذه العائلات قسم عاد إلى مناطق شمال شرقي سورية». ويبيّن المصدر نفسه أنّ الإدارة الذاتية شكّلت خليّة أزمة شاركت فيها «هيئة الشؤون الاجتماعية» و«هيئة المعابر» و«هيئة الداخلية»، وذلك من أجل «تسهيل أمور المواطنين العائدين، ومنها استثناء بطاقة الوافد المطلوبة لدخول مناطق شمال شرقي سورية».

مواطنون سوريون يعودون إلى سورية من لبنان (بلال الحمود/ فرانس برس)

حنان أبو سلامة... أول شهيدة زيتون

غدر الاحتلال الإسرائيلي بمن سمح لهم بقطف الزيتون من أهالي قرية فقوعة في جنين، لتسقط حنان أبو سلامة أول شهيدة للزيتون

رام الله ـ **محمود السعدي**

بعد عام من حرمانها دخول أرضها الواقعة قرب جدار الفصل العنصري المقام على أراضي قريتها فقوعة شرقي جنين شمالي الضفة الغربية، تمكنت الفلسطينية حنان عبد الرحمن أبو سلامة (59 عاماً) من دخول أرضها برفقة عائلتها وأهالي القرية، بعد حصولهم على تنسيق لدخولها. لكنها لم تكن تعلم أن رصاص الاحتلال الإسرائيلي سيصيبها وتستشهد صباح الخميس (17 أكتوبر/ تشرين الأول)، ثم تصبح أول شهيدة من النساء خلال موسم الزيتون منذ سنوات طويلة.

يروي نجل الشهيدة فارس أبو سلامة، في حديثه لـ«العربي الجديد»، تفاصيل تلك اللحظات الأليمة، قائلاً: «لم نتوقع قط أن يحدث ما جرى مع والدتي. كان الأهالي قد حصلوا على تنسيق لدخول أراضيهم لقطف الزيتون، بعدما أبلغ الارتباط المدني الفلسطيني المجلس القروي، وصباحاً توجهنا لأراضينا، وفجأة بدأت قوات الاحتلال بإطلاق النار على المزارعين من دون أي إنذار، وغدرت بنا». يضيف: «ذهبنا هذا العام ونحن نشعر بالسعادة لأننا أخيراً سنتمكن من دخول أراضينا بعدما منعنا العام الماضي من ذلك، بسبب إطلاق النار من قبل الجيش الإسرائيلي».

توجه فارس برفقة شقيقه ووالديه وأهالي قرية فقوعة إلى أراضيهم، وقضوا بضع ساعات في قطف الزيتون حتى مرت دورية عسكرية إسرائيلية قريبهم من دون حدوث أية مشكلة. بعد ذلك، وفي حدود الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الخميس، جاءت دورية أخرى وبدأت فجأة إطلاق النار الحي على المزارعين. وخلال هذه اللحظات العصيبة، قررت العائلة مغادرة الأرض حفاظاً على حياتها. وأثناء الانسحاب، أصيبت حنان برصاصة في ظهرها وسقطت على الأرض بين حقول الزيتون، بينما نجا ابنها.

رغم إصابة حنان، واصلت قوات الاحتلال إطلاق النار، ما صعّب على العائلة عملية نقلها بسرعة إلى المستشفى. ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها الأطباء لإنقاذ حياتها، أعلنت العائلة استشهادها لاحقاً. فارس يتحدث بمرارة عن الغدر الذي تعرض له مع عائلته، موضحاً أن المجلس القروي قد أبلغهم بالتنسيق المسبق مع الارتباط المدني الفلسطيني لدخول الأراضي، وقد سمح لهم بالوصول إلى مسافة 100 متر من الجدار، لكنهم ابتعدوا مائتي متر. مع ذلك، استهدفهم جيش الاحتلال بالرصاص الحي، ما أدى إلى إصابة والدته ثم استشهادها في شرق مدينة جنين وبإطالة على غور بيسان، تقع قرية فقوعة بمحاذاة الجدار الفاصل، حيث تتواجد معظم أراضيها الزراعية في الجهتين الشمالية والشرقية. ومنذ السابع من أكتوبر من العام الماضي، تعرضت قرية فقوعة والمزارعون فيها لموجة جديدة من التحديات، ولم يتمكنوا من قطف ثمار الزيتون أو حراثة أراضيهم كما كانوا يفعلون كل عام، بعدما حالت الأوضاع الأمنية واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي دون ذلك، كما يوضح الناشط المجتمعي مفيد جلغوم لـ«العربي الجديد».

وحول حادثة استشهاد حنان أبو سلامة، يوضح مفيد أن الارتباط المدني الفلسطيني أبلغ المجلس القروي في فقوعة، وبعد التنسيق مع الجانب الإسرائيلي للسماح للمزارعين بالعودة إلى أراضيهم وجني محاصيلهم، أعلن عن هذا التنسيق عبر الصفحة الرسمية للمجلس، ليقرر المزارعون الذهاب، لكن سرعان ما تحول هذا الأمل إلى كابوس عندما أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار بشكل مقصود على المزارعين، رغم غياب أية مواجهات. ويؤكد جلغوم أن ما حدث كان غدراً واضحاً للمزارعين العزل الذين توجهوا إلى أراضيهم بسلام لكنهم غادروها بعد إطلاق النار عليهم واستشهاد حنان التي شيع جثمانها، والقت عائلتها نظرة الوداع الأخيرة على جثمانها، قبل أن يوارى الثرى في مقبرة القرية. منذ سنوات طويلة، لم تستشهد امرأة فلسطينية خلال موسم الزيتون، كما يوضح مدير عام الإدارة العامة للتوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أمير داود، في حديث لـ«العربي الجديد». ويؤكد أن حنان أول امرأة فلسطينية تستشهد برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال موسم الزيتون منذ سنوات طويلة.

> أصيبت حنان برصاصة في ظهرها أثناء الانسحاب من الأرض

وبحسب داود، فإن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان سجلت منذ بداية موسم الزيتون هذا العام، عشرات الاعتداءات من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين، تشمل الضرب المبرح، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، عدا عن التهديدات ومصادرة المحاصيل واقتلاع وحرق أشجار الزيتون. ومنذ السابع من أكتوبر الماضي، رصدت الهيئة نحو 2600 اعتداء من قبل المستوطنين، أسفرت عن استشهاد 19 مواطناً وإصابة مئات آخرين. يشار إلى أن فقوعة التي تبلغ مساحتها 30 ألف دونم، تم الاستيلاء على 20 ألف دونم من أراضيها بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، وبقي منها 10 آلاف دونم، تضم الأراضي الزراعية والمباني التي يعيش فيها أهالي القرية.

خلال تشييع الشهيدة حنان أبو سلامة (زين جعفر/ فرانس برس)

انقاض مبنى في بلدة زيتا، صيدا (محمود زيات/ فرانس برس)

في كفر تبنيت، النبطية (عباس فقيه/ فرانس برس)

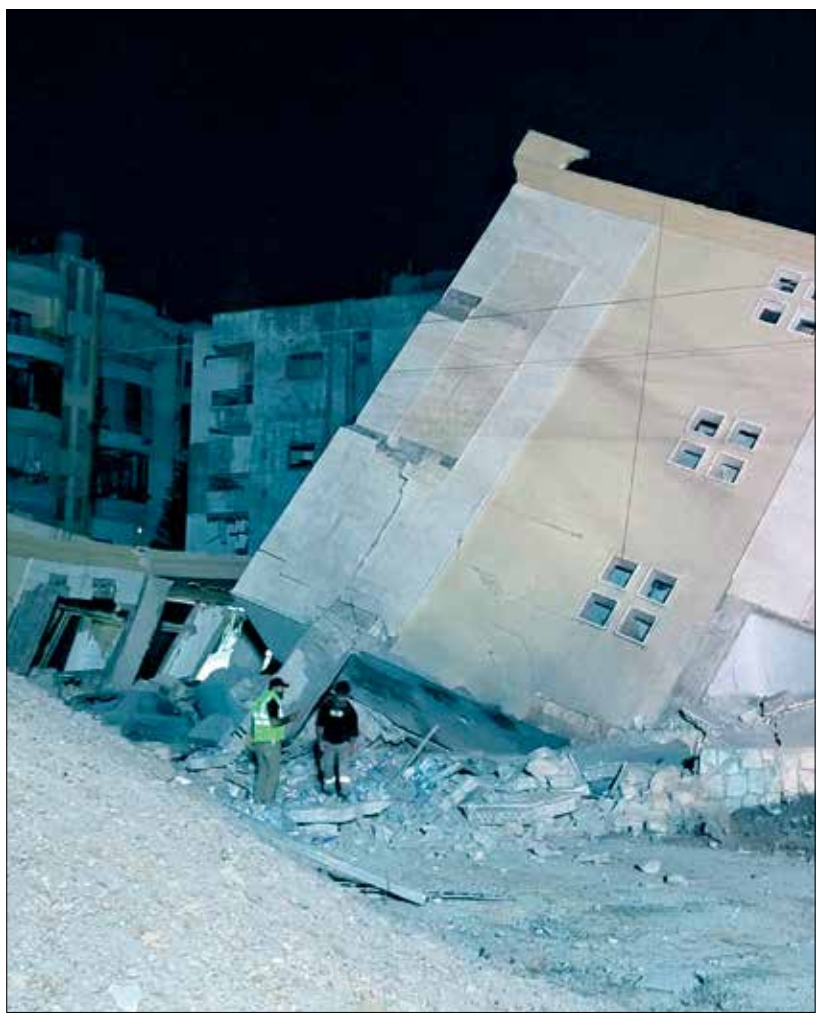

في كفر جوز، النبطية (عباس فقيه/ فرانس برس)

جنوب لبنان

أرواح لا تتهاوى أمام الدمار الإسرائيلي

كثف جيش الاحتلال الإسرائيلي تدمير جنوب لبنان في الأيام الأخيرة. ومع كل منزل ومبنى وأرض وسوق تحوّلت إلى أنقاض زادت حسرة السكان المنكوبين، حتى وهم منذ مدة غير قليلة في مناطق بعيدة بعدما أرغموا على مغادرة ديارهم، وهي أماكن عيشهم ومزارعهم ومصادر أرزاقهم منذ عقود.

بالنسبة إلى الجنوبيين المنكوبين بالحرب الحالية مناطقهم هي من الأجمل وعاشوا فيها دائماً في سلام وتآخ مع بعضهم البعض، رغم أنهم عرفوا سابقاً سنوات قاسية من الاحتلال والحروب، كما كانت أراضيهم في السنوات الأخيرة وسيلة مواجهتهم أعباء الأزمة الاقتصادية الحادة التي لم ترحم أحداً في لبنان.

يحترقون على واقعهم الجديد الذي خسروا فيه كل شيء، ولم يستطيعوا فعل أي شيء أيضاً لأن لا حول لهم ولا قوة في مواجهة عدو لم يستثن أحداً، وجعل الجنوب أرضاً محروقة. يسأل الرجل المسن حلمي جابر في النبطية: «هل هناك نكبات أكبر؟». ليس ما خسره الجنوبيون في نكبات الأيام الأخيرة التي تلت أيضاً أخرى شهدها نحو عام من القصف الإسرائيلي لمناطقهم بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 منازل ومحلات وحقولا وأماكن جميلة أخرى، بل أرواحهم. وقد أصبح كثير منهم في بلدان أخرى غادروا إليها قسراً خوفاً على أنفسهم وعائلاتهم وبينهم أطفال يجب أن يتوفر لهم مناخ الاستقرار لحياتهم وضمانات تحقيق مستقبل جيد.

حالياً تشهد كتل الإسمنت المتهاوية في الجنوب على وحشية إسرائيل، ومن بعيد تبقى قلوب لن تتهاوى مهما حصل... وستعود.

(العربي الجديد)

يتفقد مبنى مدمراً في حناويه، صور (بلال قشمر/ فرانس برس)

قصف دير قانون راس العين، صور (كونت حاجو/ فرانس برس)

قصف صور (كونت حاجو/ فرانس برس)

قصف النبطية (كونت حاجو/ فرانس برس)